

رقم وإباحية في الرياض وجدة وسط تناهيات حقوق الإنسان



* جمال حسن

لاتزال وسائل اعلام السلطة وفي مقدمتها الفضائيات الحكومية والمصادرية تطلب وتزمر لاهتمام الحكومة برعاية حفلات الرقص والطرب والموسيقى المختلفة التي تقيمها في الرياض وجدة على أوسع المصور برعاية الهيئة العامة للترفيه، تضليلاً لما يجري في الواقع الاجتماعي لأبناء بلد الذهب الأسود من انتشار واسع للفقر المدقع والبطالة والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسانية بذرائع شتى في غالبية المناطق الثلاثة عشر وفي مقدمتها الشرقية .

اعلانات الهيئة العامة للترفيه عبر حساب "روزنامة الترفيه" في "تويتر" أو على فضائيات أم بي سي والاخبارية وغيرها، عن إقامتها أمسيات موسيقية صاخبة مختلفة كبيرة يحييها كبار الفنانين العرب والأجانب، لا تبرح عن مسامع وأنظار المشاهدين لحظة واحدة متنغمة بإحياء سهرات ليلية غنائية للموسيقار اليوناني العالمي ياني والفنان العربي كاظم الساهر والفنانة الإماراتية بلقيس في مدن الرياض وجدة، وذلك ضمن الأنشطة التي تطلقها الهيئة في موسم الشتاء تحت شعار "شتانا ترفيه"، كما تأتي في إطار مساعي الحكومة نحو إتاحة فرص للترفيه واقتراح يوفر وظائف قابلة للاستمرار بغض النظر عما يحدث بأسواق النفط.

كما قالت صحيفة "عين اليوم" أن شركة روتانا تقيم عدد من الحفلات الغنائية المختلطة الراقصة في بلاد الحرمين الشريفيين للفنانين رابح صقر ومحمد، وعبادي الجوهر وطلال سلامة، وخالد عبدالرحمن وجابر الكاسر ، وماجد المهندس وعبد الله الرويشد، ورامي عبد الله ونبيل شعيل واللبنانية هبة طوجي، في كل من الرياض وجدة ونحن نستقبل العام 2018، لنعلن للعالم بأن المملكة أصبحت متقدمة في الفسق والفجور وتساهم بتأثيرات المدن العالمية المعروفة بالرقص والغناء مثل موناكو وسان فرانسيسكو وغيرها

الأمر لم يقف عند هذا الحد بل ذهبت الأهداف إلى أوسع الأبواب حيث أستهدفت الطفولة بأخلاقها المنحرفة وسياسة التمييع التي تبحث السلطة المارقة لإفشاها بين رياحين البلاد متشددة بان الهيئة لم تنس الأطفال الصغار من فعالياتها، إذ ستعرض «آيس إيج» للفرقة الشهيرة سبيس ترافيلير، ممزوجة بالمغامرات الراقصة والفقارات الغنائية المختلطة التي يظهر فيها سيد وأصدقاؤه من فيلم «آيس إيج كوليجن»؛ ومبتهجة بأن الفن في العالم يتتساقي اليوم لإحياء أنشطته وحفلاته المجانية في مدن هي الأقرب من غيرها من أرض الوحي والتنزيل .

هذا في وقت لا أحد يتطرق أو يعرف ما يدور من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأبسط الحقوق الاجتماعية، وإستباحة للنسيج الاجتماعي في غالبية مناطق مملكة البترون نسبة الفقر آخذة في تزايد والكثير من الأسر تبحث عن لقمة العيش ولا تجده الا بصعوبة، والإستجادة منتشر في شوارعنا، وهناك من ينام في هياكل السيارات لفقدانه مكاناً آمناً يصلح للعيش فيه، والبعض يعرض أجزاءً من جسمه مثل الكلى للبيع ليسد رمق أطفاله، والبطالة والعطالة بلغت ذروتها بين المتعلمين وغيرهم، وقد ان الرعاية الاجتماعية والصحية والناس و....

أما في مجال حقوق الإنسان فالملف السعودي لا يزال يتصدر الدول المنتهكة لأبسط حقوق المواطن خاصه حقوق الأقلية من الشيعة والأسماعيلية وغيرهم في شرق المملكة حيث الوضع أكثر سوءاً وإمعاناً قمعياً وسياسيًا، ولا يزال سكان القطيف والأحساء يشكلون فريسة للإستهداف الطائفي لأجهزة السلطة السعودية الأمنية منها والعسكرية والقضائية، منذ سطوة آل سعود على المنطقة مطلع العام 1913 دون أدنى تغيير حتى يومنا هذا؛ ولا تتوانى السلطة من نزح المزيد من شباب وأطفال وشيوخ ونساء أبناء جلدتنا بذرائع واهية خلف قضبان الحديد لمعتقلات الظالم الدامس الذي يتعرض نزيلها لكل أنواع التعذيب الجسدي والروحي وحتى التحرش الجنسي ويمعنون من أبسط الحقوق، وتقارير منظمة العفو الدولية وهيومن رايتش ووتش واليونيسف وغيرها تؤكد أنه حتى طفولة الطائفة الشيعية ليست بآمن من فتك السلطة السعودية .

منظمة العفو الدولية اعلنت في اكتوبر الماضي أن السلطات السعودية أقدمت على إعدام أكثر من (100) شخص، (60) منهم أعدموا في الأشهر الثلاثة الماضية وحدها، أي بمعدل خمسة أشخاص في الأسبوع.. ما يضع السعودية بثبات في مصاف أكثر الدول إزهاقاً للأرواح في العالم- وفق ما وصفته لبين معلوم، مديرية البحوث بمكتب بيروت الإقليمي لمنظمة العفو الدولية .

وتشدد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الدولية أنه يُحكم على العديد من الأشخاص بالإعدام في السعودية عقب «إجراءات قضائية مُعيبة على نحو خطير»، لا تلبي في العادة الحد الأدنى من مقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فكثيراً ما يدان هؤلاء استناداً إلى «اعترافات يتم الحصول عليها بواسطة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة»، ولا شيء غير ذلك، ويحرمون من التمثيل القانوني، في محاكمات تلفها السرية، ودون إخبارهم بسير الإجراءات القانونية في قضاياهم.

قبل أيام أيدت المحكمة العليا آل سعود الحكم باعدام 15 مواطناً من أبناء المنطقة الشرقية من علماء وأساتذة وملوك ونشطاء، الذين كان قد صدر ضدتهم حكم الأعدام بتهمة «ممارسة أنشطة تُعد خطراً على الأمن القومي» في 6 ديسمبر 2016، حيث لم تثبت بعد هذه التهم المزيفة - وفق أمنستي، ما يؤكد أن الأحكام صدرت على خلفية طائفية خاصة وأن المعتقلين هم ضمن مجموعة تضم العشرات من النشطاء السياسيين من أبناء الطائفة الشيعية التي تطالب بتساوي الحقوق ونبذ التمييز الطائفي وحرية الرأي، تم إعدام البعض منهم في أوقات سابقة .